

## لماذا تقدم السودان وتعثرت الجزائر



والنيل الأزرق، وطمانتها أن السلام الشامل أولوية قصوى في السودان الجديد.

مكنت النظرة العامة للمشكلات من تخفيف وطأة المساعي التي بذلتها قوى راغبة في استمرار الأزمة، وهو الأمر الذي لم تفلح النخبة الجزائرية في الالتفات إليه جيدا، وأغرقت نفسها في تفاصيل جانبية أفقت إلى عدم خروج الأزمة من الشرنقة التي وصلتها بعد اندلاعها ولا تعلم كيف تخرج منها.

ربما تكون تجارب السودان الممتدة مع الثورات والانقراضات لها دور مؤثر في منع انفلات الأزمة، وساعدت تجنب الوقوع في الفخاخ السياسية التي نصبها فلول النظام السابق، وحسم مصير الرئيس المعزول والضغط على المجلس العسكري للتخلص من القيادات المشكوك في ولاءاتها، في إضفاء بريق على التسوية المطلوبة، لكن في الجزائر تقوم بعض الدوائر في السلطة بالدفاع عن مصالح نظام بوتفليقة حتى الآن، وتمنع الاتجاه نحو حل الأزمة ومحاولة بعثرتها بين أكثر من جهة، لذلك تأخرت الجزائر في الحل.

وابتعدت عن المثالية الزائدة، وعبرت بسهولة حدائق الخبرة السياسية لدى عناصر رئيسية فيها، مثل تجمع المهنيين، بل عمدت فكرة أن الطرفين، يمكن أن يكونا متعاونين وليسا متصادمين، وهو ما أفضى إلى تخطي محنتي فض الاعتصام أمام مقر وزارة الدفاع في الخرطوم، وحادثة مدينة الأبيض في شمال كردفان، بعد أن سقط عشرات الضحايا على أيدي قوات الدعم السريع التابعة للجيش.

في حين تصر بعض الدوائر في الجزائر على التفتيش في الدفاتر القديمة، وفتح ملفات جراح لجزرالات سابقين مؤثرين قبل إنهم ارتكبوا جرائم وانتهاكات إنسانية، ضمن لعبة معقدة لتصفية الحسابات بأثر رجعي وليس لتقنية البلاد من الفساد.

انتبه طرفا الأزمة السودانية إلى محاصرة النقوات التي يمكن أن تسبب قلقا للحوارات بينهما، وفتحا قنوات للتفاهم مع القوى الشاردة والبعيدة عن المركز، ممثلة في الجبهة الثورية المعبرة عن ثلاث حركات مسلحة رئيسية تنشط في مناطق دارفور وجنوب كردفان

بين العسكريين والإسلاميين ودفع ضريبة باهظة للسقوط في برائن كليهما لفترات طويلة، فقد كان مطلب السلطة المدنية واضحا وفي مقدمة الشعارات التي حافظت عليها الأحزاب ولن تتنازل عنه أبدا.

كان لنضج الأحزاب السودانية وعمقها ووجود كتلت سياسي وشعبي واحد يعبر عن الجميع (قوى إعلان الحرية والتغيير) من المزايا المهمة التي ساعدت على بلورة خطاب قوي في إدارة المفاوضات الصعبة مع المجلس العسكري، وتحذية القوى الخارجة عن الصف، ومنع فلول نظام البشير من اختراق المعارضة.

وتلك واحدة من المشكلات التي تعاني منها الجزائر، فهناك أكثر من صوت يعبر عن المحتجين، وأكثر من قيادة تتحدث بلسان المعارضة، وأكثر من جماعة تتبنى خطابا مزججا، وأكثر من حزب موافقه متذبذبة بين سلطة المؤسسة العسكرية والحكومة المدنية الحالية.

لجات المعارضة في السودان إلى تغليب منجز التنازلات المتبادلة والتعامل بواقعية مع الأزمة المعقدة

لم يتوافر هذا الزخم للجزائر، لأن أزمته منضبطة داخليا ولا توجد التهديدات الإقليمية القلقة، والسلاح منحصر في أيدي الجيش ومخازن التنظيمات المتشددة، وتفترق للحركات والفصائل المسلحة والمليشيات الكبيرة المنظمة التي يمكن أن تتناطح نفوذ المؤسسة العسكرية، كما هو حاصل في السودان بالنسبة لما يسمى بـ"كتائب الظل" التي أسسها النظام السابق للدفاع عنه.

وما منح الخرطوم قوة جذب خارجية أنها تحولت إلى مركز مهم لبعض القيادات المنطرفة، وجاء عزل البشير فرصة لتوظيف السودان من هؤلاء وجيوبهم المتغولة في مؤسسات الدولة، وتوظيفه إيجابيا في عملية مكافحة الإرهاب بدلا من بقائه كبؤرة وممر للمتشددين.

حافظت الأزمة في الجزائر على طابعها المحلي إلى حد كبير، ولم تشهد لجان وساطة خارجية مهمة بردم الفجوة بين أطرافها، بينما قامت لجنة الوساطة الإفريقية-الإنيوبية مبكرا بدور محوري في تقريب المسافات بين طرفي الأزمة في السودان؛ المجلس العسكري وقوى الحرية والتغيير، لأن الفشل يعني المزيد من التوترات الإقليمية وتعرض دول الجوار للمزيد من المشكلات. كما أن الوساطة الإفريقية حاضرة من قبل في غالبية أزمات السودان، من هنا كان القبول بها منذ اللحظة الأولى انسجاما مع سياقات سابقة.

قبضت هذه الوساطة على زمام المبادرة جيدا، ولم تتمكن أي من القوى الإقليمية الراغبة في مناطقها الدخول على خطوطها من اختراقها أو تخريبها، ووجدت دعما من قوى دولية أصرت على حل الأزمة سياسيا، ونقل السلطة إلى حكومة مدنية بلا مواربة. التفت جهات كثيرة حول هذا المطلب الشعبي، وأجبر المجلس العسكري على التسليم به والرضوخ لمطالباته، بينما أصبح مفهوم الدولة أو الحكومة المدنية مرواغا، ويبدو الدفاع عنه قاصرا على الكتل النشي

طلة في المجتمع المدني بالجزائر. ولأن السودان عانى كثيرا من المرواحة

السياسية والاجتماعية والمناطقية ضاربة، لكنها تجاوزت الكثير منها، وفشلت حيل ومناورات عديدة في تعطيل مسار العملية السياسية. وفي كل مرة تظهر مطبات تجد من يحرسون على إزالتها حتى وصل الطرفان الرئيسيان، المجلس العسكري وقوى الحرية والتغيير، إلى محطة طي صفحات التفاهم والشروع في تنفيذ بنود الاتفاقيات على الأرض.

لكل أزمة خصوصية تمنحها عوامل دفع إلى الأمام أو إلى الخلف. ففي الوقت الذي توفرت فيه جملة من المحددات المعرفلة في الجزائر، حظي السودان بمجموعة من المكونات ساهمت في تحطيم واحدة من الأزمات التي كادت تعصف بمستقبله، وتجب في مضمونها عن السؤال الوارد في العنوان، لماذا تقدم السودان وتعثرت الجزائر؟

**في الوقت الذي توفرت فيه جملة من المحددات المعرفلة في الجزائر، حظي السودان بمجموعة من المكونات ساهمت في تحطيم واحدة من الأزمات التي كادت تعصف بمستقبله، وتجب في مضمونها عن سؤال لماذا تقدم السودان وتعثرت الجزائر؟**

يمكن الوقوف عند مجموعة من المتغيرات رفعت رصيد السودان مقارنة بالجزائر، وأدت إلى تسهيل سبل التفاهم السياسي، حتى لو واجه عقبات في الفترة المقبلة، فقد وضعت الخرطوم قدمها على أعقاب التسوية، مستفيدة من الضغوط الإقليمية والدولية غير المسبوقة، والمتابعة الخارجية الدقيقة لتطورات الثورة السودانية التي أبهرت في الكثير من جوانبها العالم، وأجبرت قوى مختلفة على الانخراط فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة.



محمد أبو الفضل  
كاتب مصري

اندلعت الأزمة السياسية في كل من السودان والجزائر في توقيت متقارب. ويبدو أن قدرة الثانية على تجاوز التدايعات السلبي التي أفرزها إجبار الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة على التنحي أقل من النتائج التي جلبتها عملية عزل الرئيس السوداني عمر حسن البشير، ويبدو أيضا أن المؤسسة العسكرية والقوى السياسية في الجزائر غير قادرتين على التوصل لتسوية سريعة لازمة اعتقد كثيرون أن انسحاب بوتفليقة من سباق الترشيح لعهدة خامسة كفيلا يغلقها.

بعد مضي بضعة أشهر قطع السودان شوطا مهما بالتوقيع رسميا على وثيقتي الإعلان السياسي والدستوري، السبت الماضي، وتدشين المرحلة الانتقالية بالتوافق بين المجلس العسكري وقوى الحرية والتغيير، بينما لا تزال الأزمة في الجزائر مستمرة ومعركة كسر العظم والإزادات أخذت أشكالا متنوعة، بل تدرجت إلى فضاءات عصية قد تؤدي إلى دخول هذا البلد في نفق أشد ظلاما، بعد انقراض لعناصر محلبة دافعة إلى التفاهم وعوامل ضغط خارجية لازمة لحض جميع الأطراف للجولس على طاولة واحدة، على قاعدة التنازلات المتبادلة أو الاعتماد على صيغة "لا غالب ولا مغلوب".

افتقرت النخب الجزائرية، العسكرية والسياسية، إلى الرغبة القوية في الحل وكأنها ارتاحت للانساد الحالي، وانسجمت مع التراشقات والتجانبات، ووجد كل طرف فيها وسيلة لاستنزاف الآخرين أو اختبار نواياهم النهائية، وسط مهمات متنامية داخل الجيش حول الدور الذي يلعبه رئيس الأركان أحمد قايد صالح، وشرذم الأحزاب وافتقادها إلى تيار تجتمع تحت مظلة لإدارة الحوار مع الجيش، كما أن اللجنة التي شكلت لهذا الغرض لم تحرز تقدما ملموسا.

في المقابل واجهت الأمور في السودان تحديات متعاضدة، لأن الخلافات

## مرحلة جديدة من الانخراط التركي والأميركي في الصراع السوري

## العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن  
1977 أسسها

أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة  
رئيس التحرير المسؤول

د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام  
محمد أحمد الهوني

مدرء التحرير  
مختار الدبابي

كرم نعمة  
حذام خريف

مدير النشر  
علي قاسم

المدير الفني  
سعيدة العيقوبي

تصدر عن  
Al-Arab Publishing House

المكتب الرئيسي (لندن)  
The Quadrant

177 - 179 Hammersmith Road  
London, W6 8BS, UK

Tel: (+44) 20 7602 3999  
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان  
Advertising Department

Tel: +44 20 8742 9262  
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk  
editor@alarab.co.uk

خلال إيجاد تفاهات أو مفاوضات غير مباشرة بينهما، تحت رعايتها وكفالتها وضمانتها، وبوجود طواقم عمل سياسية وعسكرية وفنية، ولاسيما أنها ستتموضع على الأرض في قواعد ثابتة أو في نقاط مراقبة، على امتداد الحدود التركية-السورية، سواء كان عمق تلك المنطقة 10 كيلومترات كما تريد الولايات المتحدة، أو 30 كيلومترا كما تريد تركيا، إذ أن الوجود الأميركي كما بينت التجربة، مهما كان، كفيلا بتحقيق الطمانينة للطرفين والتخفيف من مخاوفهما المتبادلة.

**هل أن الوجود الأميركي المباشر في الصراع السوري، عبر غرفة تنسيق العمليات الأميركية التركية، ونقاط المراقبة على امتداد الحدود التركية السورية، والقواعد الأميركية في شرقي الفرات، يمكن أن يفتح المجال أمام تحالف تركي أميركي، يشكل بديلا لتحالف أستانة**

السؤال الآن، هل الوجود الأميركي المباشر في الصراع السوري، عبر غرفة تنسيق العمليات الأميركية-التركية، ونقاط المراقبة على امتداد الحدود التركية-السورية، والقواعد الأميركية في شرقي الفرات، يمكن أن يفتح المجال أمام تحالف تركي-أميركي، يشكل بديلا لتحالف أستانة؟ والسؤال الأهم هل هذا التواجد الأميركي النشط في تلك المنطقة له أبعاد أخرى، أكثر من كونه بمثابة حزام لمنع احتكاك بين طرفين صديقين، أو هل هو مجرد بداية لما هو بعدها؟

غرار الدعم الإيراني للنظام. ثانيا، أن دعمها للمعارضة تركت تحديدا على كيانات سياسية وعسكرية ذات خلفية أيديولوجية محددة، على حساب الكيانات ذات الطبيعة الوطنية الديمقراطية، وهو ما أضر بثورة السوريين، وبصورة تركيا. ثالثا، لم يكن من المفهوم دخول تركيا في علاقة تحالف مع شريك النظام، أي روسيا وإيران، وهو ما تمثل في قيام التحالف الثلاثي: روسيا وإيران وتركيا، وابتداء مفاوضات أستانة ومؤتمر سوتسني خلال عامي 2017 و2019، مع كل ما جره ذلك التحالف من تدعيم للنظام وإضعاف للمعارضة، ومن ضمن ذلك شعور روسيا بأن يدها متغلقة في قصف السوريين في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، كما يحصل في إدلب وريفها وريف حماة منذ ثلاثة أشهر، رابعا تعاطت تركيا مع الملف الكردي في سوريا وكأنه بمثابة امتداد للملف الكردي في أراضياها، الأمر الذي كان يمكن تلافيه بما يقدم مصالح الثورة السورية، ووحدة الشعب السوري، ومن دون خلق مشكلة كردية في سوريا.

على أي حال، فإن الدور التركي في سوريا، سيبقى مرهونا بتوافقاتها مع الطرفين الدوليين الكبارين والمقرنين، أي الولايات المتحدة وروسيا، مع تأكيد أهمية أو أولوية التفاهم التركي-الأميركي.

مع ذلك ففي موضوع مد نفوذ تركيا إلى الداخل السوري، على امتداد الحدود المشتركة، ثمة اختلافات أميركية-تركية كبيرة، إذ أن التوافق مثلا على تسمية "ممر السلام"، لا يغطي على اعتبار الولايات المتحدة تلك المنطقة كحزام أمن، أي لمنع أي اشتباك كردي-تركي، وفي المقابل فهو لا يغطي، أيضا، على اعتبار تركيا تلك المنطقة، من منظورها، كمنطقة آمنة. وعلى العموم فإن الولايات المتحدة تشغل على إيجاد توافقات بين حليفها، الكردي والتركي، من

المعارضة بمختلف الأشكال، ثمة قضية اللاحقين السوريين، إذ يدور الحديث عن أكبر دولة مستقبلية أو مضيفة، للاجئين السوريين، مع وجود حوالي أربعة ملايين سوري على أراضياها، علما أنها تحاول الاستمرار في هذا الملف باتجاهات عديدة، وضمن ذلك فتح المجال لتدفقهم على أوروبا، كما حصل في سنوات سابقة.

أيضا، فإن تركيا تستضيف، أو تؤمن مآكناها الدولية في مساومة للمعارضة، السياسية والمدنية والعسكرية، أي أن نفوذها يطل الجانبيين، الشعبي والسياسي، عند السوريين. فوق هذا وذاك فإن أهمية تركيا تنبع من امتلاكها أطول حدود مع سوريا، بين دول الجوار، وهذا أمر لا يمكن تجاهله، في أي ترتيبات مستقبلية لتحقيق الاستقرار في سوريا.

بيد أن أوجه الاستثمار التركي في الصراع السوري، سياسيا وأمنيا واقتصاديا وبشريًا، اعترته العديد من المشكلات، من ضمنها أن تركيا لم تستغل بدعم الثورة السورية على

التجمعات الكردية في المثلث العراقي السوري التركي.

ثالثا، تعتبر تركيا أن تعزيز نفوذها في تلك المنطقة من شأنه تقوية مكانتها أو حماية مصالحها، في أي مقاربات دولية بخصوص سوريا في المستقبل، وزراء الأطراف الأخرى (الولايات المتحدة وروسيا وإيران وإسرائيل). رابعا، تحاول تركيا من خلال ذلك، ولاسيما بالتفاهم مع الولايات المتحدة، تعزيز مكانتها الدولية في مساومة الأطراف الأخرى (أمريكا، وروسيا، وإيران، وأوروبا) في ملفات أخرى، مثل علاقتها مع أوروبا، والتتقيب عن الغاز في المتوسط (ولاسيما قرب قبرص)، وحقها في عقد صفقات تسليح (على غرار الصفقة مع روسيا بمنظومة الدفاع الجوي)، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

الجدير بالذكر أن الانخراط أو الاستثمار التركي الفاعل في الصراع السوري له أوجه عديدة، بمعنى أنه لا يقتصر على البعد العسكري، فإلى جانب الانخراط السياسي بدعم



ماجد كيالي  
كاتب سياسي فلسطيني

مع التوافق التركي-الأميركي على ما يسمى "ممر السلام" أو "المنطقة الآمنة" أو "الحزام الآمن"، والذي يستهدف إخراج أو إبعاد قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، التي تتألف أساسا من قوات حماية الشعب الكردية، عن الحدود التركية، لمنع أي اصطدام أو احتكاك بينها وبين القوات التركية، تكون تركيا بصدد طور جديد من أطوار تدخلها العسكري والمباشر، في الصراع السوري بعد عملياتها العسكرية؛ درع الفرات عام 2016 في ريف حلب، وغصن الزيتون في عفرين عام 2018.

وما يفترض ملاحظته في خصوص فرض نفوذ تركيا، على امتداد حدودها الجنوبية مع سوريا، أن هذا الأمر يتم، أولا، بالتفاهم مع الولايات المتحدة. وثانيا أنه يحصل من خارج التفاهات مع ثلاثي تحالف أستانة، الذي يشمل تركيا وروسيا وإيران. وثالثا أنه يجري على حساب الطرف الكردي (قسد) في الصراع السوري.

مفهوم أن تركيا تتوخى من خلال مد نفوذها في تلك المنطقة، تحقيق عدة أهداف، أولها، وضع حد لما تعتبره تهديدا لأمنها القومي، باعتبارها قوات قسد، أو قوات حماية الشعب التركية، التابعة لحزب الاتحاد الوطني الديمقراطي (الكردي السوري) امتدادا لحزب العمال الكردستاني في تركيا، الذي تعتبره تنظيما إرهابيا وخارجا عن القانون، ويهدد وحدة الأراضي التركية.

ثانيا ترى تركيا أن إيجاد تلك المنطقة يعزز من قدرتها على تحجيم الطموحات الكردية الرامية إلى إيجاد نوع من كيان مستقل، قد يمتد بطموحاته إلى تركيا ذاتها (وقد شهدنا موقفها من محاولة كردستان العراق الاستقلال)، وتاليا منع أي تواصل بين